مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 24 / العدد: 01 / السنة: 2025 ص ص:87–107

جائحة كورونا والاقتصاد الرقمي في الجزائر–قراءة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي –2020

Corona pandemic and the digital economy in Algeria - a reading in the Arab Digital Economy Index 2020

أ–د–طلحي فاطمة الزهراء

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، fz.talhi@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/15 **تاريخ القبول:** 2025/03/24 **تاريخ النشر:** 2025/03/30

ملخص:

إن جائحة كورونا (كوفيد 19) التي شهدها العالم في نهاية سنة 2019 أثرت بشكل مباشر على كل الاقتصاديات العالمية منها الدول العربية والتي تأثرت بشكل كبير جدا، الأمر الذي استدعى ضرورة إيجاد الحلول اللازمة التي تضمن التوفيق بين تطبيق البروتوكولات الصحية من جهة وضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى، حيث ساهم الاقتصاد الرقمي في مواجهة تداعيات هذه الجائحة على القطاع الاقتصادي، وذلك بمختلف الآليات المستخدمة كالتسوق عن بعدن التعليم عن بعد منصات الدفع الإلكتروني وغيرها من النماذج.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل الأزمة الصحية التي يعاني منها العالم (كوفيد 19)، وقد توصلت الدراسة إلى أنه مازال هناك تأخر كبير وملحوظ تعاني منه الجزائر راجع بصفة خاصة الى الضعف الكبير المسجل خاصة في محور المؤسسات والبنية التحتية.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ كوفيد 19.

Abstract:

The COVID-19 pandemic, which affected the world at the end of 2019, had a direct impact on global economies, including Arab countries, which were significantly affected. This situation necessitated finding solutions to ensure a balance between implementing health protocols on one hand and ensuring the continuity of economic activities on the other. In this context, digital economy played a key role in addressing the repercussions of the pandemic on the economic sector, through various mechanisms such as online shopping, distance learning, electronic payment platforms, and other models.

This study aims to shed light on the state of the digital economy in Algeria in the context of the global health crisis (COVID-19). The study

concluded that there is still a significant delay in Algeria, mainly due to the substantial weaknesses observed, particularly in the areas of institutions and infrastructure.
Keywords: The digital economy ; information and communication technology ; COVID-19

مقدمة:

تم الإبلاغ عن فيروس كورونا (**CODID–19**) لأول مرة في ووهان في ديسمبر 2019 ،وتحول تدريجياً إلى جائحة عالمية حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية انتشار الوباءً عالميًا في 11 مارس 2020 **(BBC News (2020) twiter allow staff to work from home forever", 2020)**، ومع انتشار الوباء، نفذت جميع الدول تقريبًا عمليات إغلاق، وأوقفت الأنشطة التي تتطلب التجمعات البشرية والتفاعلات – بما في ذلك الأنشطة القضائية. الأمر الذي أدى بالضرورة إلى زيادة حتمية في استخدام التقنيات الرقمية بسبب معايير التباعد الاجتماعي المفروضة، حيث لجأ معظم الناس إلى الإنترنت والخدمات المستندة إلى الإنترنت للتواصل من منازلهم.

لقد زادت أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في الدول مع تفشي أزمة كوفيد 19، حيث أن الاقتصاد الرقمي يمكن خلال الأزمة الراهنة أن يساهم في توصيل المحتوى والخدمات للأفراد المعزولين في منازلهم، ويساعد في تحقيق التباعد الاجتماعي لمن يتعاملون خارج المنزل. كما أن الاقتصاد الرقمي يساعد الشركات في بيع المنتجات والخدمات إلكترونيا، ويسهم في تطوير الخدمات الحكومية الحيوية. ومن ثم فإن الدول التي تملك اقتصاداً رقمياً قوياً يمكنها أن تتعامل بشكل سريع لمجابهة احتياجات الأزمة– أما الدول التي تملك اقتصاداً رقميا نامياً فإن عليها أن تتعامل مع الأزمة كحافز إضافي لدفع الاقتصاد الرقمي. (**مايكل، 2020، صفحة 16**).

الإشكالية:

لقد أصبح التحول الى الرقمنة حتمية لابد من تعميمها بعد جائحة كورونا وما نتج عنها من اجراءات للغلق والتشديد على التباعد الاجتماعي ،وبهذا أصبح تطوير الرقمنة في الاقتصاد العالمي بما فيها دول شمال إفريقيا آلية استراتيجية ومهمة لمرحلة ما بعد جائحة كورونا، حيث شهدت خدمات الإنترنت ارتفاعًا في الاستخدام من 40٪ بالمئة إلى 100٪ بالمئة بالمقارنة

بمستويات ما قبل الإغلاق، وقد سعت الجزائر على غرار بقية دول العالم للإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال إتباع عدة إجراءات للتحول تدريجيا إلى الخدمات الإلكترونية الرقمية منذ مدة، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر خصوصا في ظل تفشي ازمة كورونا المستجد.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هو واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل ازمة كورونا المستجد؟

الفرضيات:

- مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي يدرس تأثير التكنولوجيا وانعكاسها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- لمواكبة التطورات الحديثة والحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا يتطلب التطبيق الفعلي للرقمنة في كافة المجالات.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الإلمام بالعناصر الآتية:

- ✓ تقديم إطار نظري متكامل للاقتصاد الرقمي، مفهومه، خصاصه، أهدافه.
- ✓ تحليل واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل أزمة كورونا 19 ؛
- ✓ التوصل إلى حلول وتوصيات للحد من الصعوبات والعراقيل التي واجهتها الجزائر من اجل التحول الى تطبيق الرقمنة بطريقة فعالة.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف الظاهرة بناء على المراجع المرتبطة بكل من مفهوم الإقتصاد الرقمي، إلى جانب استخدام المنهج التحليلي في دراسة واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا.

تقسيمات البحث:

قسمت الدراسة إلى قسمين:

المبحث الأول: الإطار النظري للإقتصاد الرقمي ومؤشر الإقتصاد الرقمي العربي

المبحث الثاني: واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل ازمة كورونا 19 .

المبحث الأول: الإطار النظري للإقتصاد الرقمي ومؤشر الإقتصاد الرقمي العربي

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الرقمي

إن الانتشار السريع في وسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان أدى بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، أدى ذلك إلى ظهور نوع جديد في الاقتصاد وهو ما يطلق عليه "بالاقتصاد الرقمي "، أو اقتصاد المعلومات، وأعصر الإنترنت الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد.

يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تسهل عملية تدفق كل من المعلومات والسلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت. (**خالد، 2018، صفحة 02**)

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه ما يلي:

– يقصد بالاقتصاد الرقمي " ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (tic) من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما. (**فريد، 2007، صفحة 25**)

– الاقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة. (**حسن، 2006، صفحة 13**)

– من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن الاقتصاد الرقمي، يقوم على مجموعة من الركائز أهمها البيانات والمعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات والتقدم في الاتصالات والحواسيب Computers (من معدات وبرامج وغيرها). (**ابراهيم، 2002، صفحة 03**)

المطلب الثاني: مميزات الاقتصاد الرقمي:

إتسم الاقتصاد الرقمي بتكنولوجيات كانت غير معروفة وقت ظهوره كمفهوم، ومنها النفاذ إلى الحزمة العريضة الثابتة بسرعة كبيرة جدا، والحزمة العريضة النقالة، والهواتف الذكية وتطبيقاتها، والمواقع الشبكية التفاعلية، والشبكات الاجتماعية، والمنصات التشاركية، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء. ويمكن إجمال أهم مميزات الاقتصاد الرقمي فيما يلي:

1- ركز الاقتصاد الرقمي على الإنسان، وليس على الآلة؛ باعتباره المحرّك الرئيس للثروات والمستخدم الفعلي للتقنيات، وبه يناط تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2- مثلت المعلومات الثروة الأساسية التي ميزت الاقتصاد الرقمي باعتبارها الثروة الفكرية والمحرّك الرئيس له، حتى أصبحت السمة السائدة لهذا العصر بأنه عصر (الثورة المعلوماتية)، وهذا خلاف ما كان عليه في السابق؛ إذ كانت الأرض هي الأساس في الاقتصاد الزراعي، ورأس المال هو الأساس في الاقتصاد الصناعي.

3- أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يعتمد على مخزونها المعلوماتي، الأمر الذي حتّم عليها ضرورة التحديث المستمر للبيانات والمعلومات أولاً بأول.

4- عدم اقتصار الاقتصاد الرقمي بشكل كلي على الموارد والثروات الطبيعية والمعادن مثل الاقتصاد التقليدي، إذ يركز الاقتصاد الرقمي على الأمور غير الملموسة مما يعني أنه يهمين على السلع والخدمات من حيث المخرجات، أما الأصول الرئيسة له فتتمثل بالأفكار والعلامات التجارية.

5- إمكانية انتقال السلع والبضائع وتسهيل ذلك في ظل تهاوي الحدود والقيود الاقتصادية التقليدية وما بات يعرف بـ(الاقتصاد اللاحدودي).

6- السرعة في التبادلات والاتصالات والتي تحد بدورها من مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق بسبب سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار.

7- يعمل الاقتصاد الرقمي ضمن ما يسمى بالعولمة، التي تمثل ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ تشير ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين

بلدان العالم من خلال زيادة حجم وتنوع التجارة بين الدول في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والانتشار السريع للتكنولوجيا.. (**الإدريسي، 2024**)

المطلب الثالث: لمحة عامة حول مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي (2020):

يأتي هذ التقرير بعد دخول العالم بالربع الرابع والأخير للعام 2020 والذي تميز بالكثير من الأحداث الهامة وذات الأثر الاقتصادي الكبير ولعل أهمها على الإطلاق هو انتشار جائحة وبائية عمت الكرة الأرضية بشكل شامل(كورونا – كوفيد 19)؛ والتي ألقت بظلال ثقيلة جدا على الاقتصاد العالمي.

ومن المؤكد بأن يكون لذلك تبعات قد تمتد لسنوات للخروج من الآثار الاقتصادية السلبية، خاصة في ظل اعتماد الإجراءات الوقائية والصحية المتمثلة في سياسات الإغلاق وهو ما أدى إيقاف عجلات الإنتاج وتراجع اقتصادي كبير بلغت فاتورته العالمية حتى كتابة هذا التقرير حوالي 12 ترليون دولار. ،وهي قيمة لا تتضمن الفرص الاقتصادية والتنموية الضائعة في المجالات الإنتاجية والاستهلاكية التي خلفتها إجراءات التصدي لتفشي الوباء العالمي(**مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020**)

في ضوء المراجعات التي تمت على الإصدار الأول للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي، والتغذية الراجعة من قبل العديد من الجهات العربية والدولية والأكاديمية، تمت مراعاة مجموعة من المعايير عند تحديث مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في إصداره الثاني بنهاية العام 2020 فقد تم إعادة النظر في مكونات محاور المؤشر الجزئية وطريقة احتساب الأوزان النسبية حيث تم إعطاء وزن أكبر للمحاور التي تعكس الركائز الأساسية وأولوية للاقتصاد الرقمي وخاصة في الدول العربية حيث مازال هناك عدد كبير من الدول العربية –حوالي نصفها– تعاني من ضعف بهذه الركائز خاصة في محور المؤسسات والبنية التحتية (**مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020**)

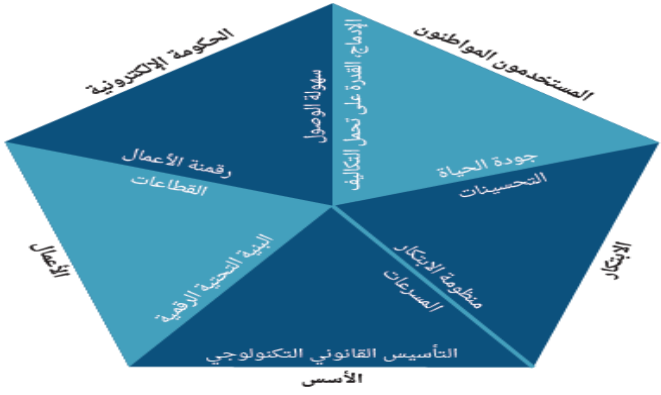
1.3 تعريف مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

هو مؤشر يعكس مختلف المؤشرات المدرجة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يدرس تأثير التكنولوجيا وانعكاسها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.3 الأبعاد الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية:

يستند حساب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي على خمسة أبعاد استراتيجية يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الأبعاد الاستراتيجية للتحول الرقمي في الدول العربية



المصدر: https://dubaipolicyreview.ae/ar

- **الأسس الرقمية** :يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم؛
- **الابتكار الرقمي** :هدف هذا البعد إلى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي وتوفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة؛
- **المواطن الرقمي**: يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم؛
- **الاعمال الرقمية** :يهدف هذا البعد إلى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي وتوفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة؛

الحكومات الإلكترونية: يهدف هذا البعد الاستراتيجي لتوفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتي لصالح خدمة مواطنيها وتخفيض تكاليف التعامل ورفع جودة الحياة للمواطن وتحقيق الشفافية، مع توفر آليات الحوكمة الفعالة لتحقيق النفع بين الأطراف ذات الصلة الثلاثة الأفراد الشركات الحكومات (**مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020، صفحة 29**)

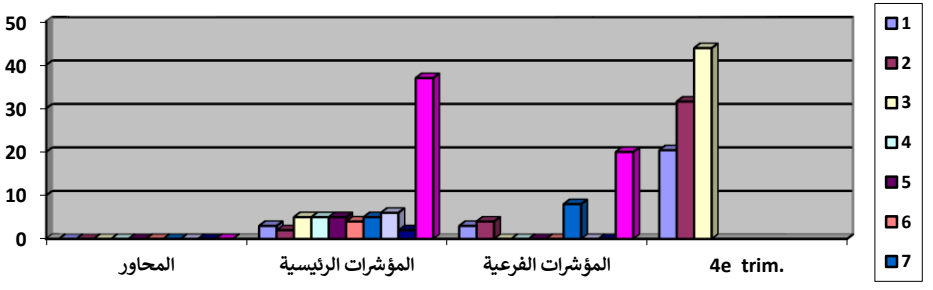
3.3 أسس بناء مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي: يتكون المؤشر من تسع محاور فرعية تُمكن من تصنيف الدول العربية بناءً على أدائها عبر 57 مؤشر رئيسي وفرعي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): محاور مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

التسلسل	المحاور	المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية
1	المؤسسات	3	3
2	البنية التحتية	2	4
3	التعليم والمهارات	5	0
4	الحكومة الإلكترونية	5	0
5	الابتكار	5	0
6	المعرفة والتكنولوجيا	4	0
7	بيئة الأعمال والجاهزية الشبكية	5	8
8	نمو سوق التمويل	6	0
9	التنمية المستدامة	2	0
	المجموع	37	20

المصدر : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ،الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ،2020، ص31.

الشكل رقم (02): محاور مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي



المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الجدول رقم 01

المبحث الثاني: واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل ازمة كورونا 19.

المطلب الأول: ترتيب الدول العربية وفقاً للأبعاد الاستراتيجية لمؤشر الإقتصاد الرقمي العربي:

استجابت الدول في جميع أنحاء العالم ومنها الدول العربية ، واتخذت العديد من الإجراءات لمواجهة تفشي الفيروس ليس فقط من خلال تنفيذ اجراءات الحجر الصحي بل من خلال تعبئة الموارد وإغلاق الحدود والأماكن العامة، ولكن أيضا على أنظمة البنية التحتية والخدمات الرقمية وإنشاء حلول رقمية جديدة ومبتكرة ؛ فبعد جائحة كورونا تحتم على مختلف دول العالم بصفة عامة والدول العربية وبمستويات مختلفة، استكمال البنية التحتية الأساسية للاتصالات والوصول لخدمات الإنترنت والأمن السيبراني، وكذلك تحتاج بشكل واضح لخطط استراتيجية للتحول للاقتصاد الرقمي لاستدراك ما فاتها واستكمال بناء قدراتها الرقمية والانطلاق نحو الحداثة بشكل مدروس ومستقر (**مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020، صفحة 55**) والجدول الموالي يعكس نتائج المؤشر الرقمي العربي لـ 22 دولة عربية حسب الترتيب من(1 -22).

الجدول رقم (02): ترتيب الدول العربية وفقاً للأبعاد الاستراتيجية

ترتيب الدول	قيمة المؤشر	الأسس الرقمية	الإبتكار الرقمي	الحكومة الإلكترونية	الأعمال الرقمية	المواطن الرقمي
1-الإمارات العربية المتحدة	**70.6**	01	01	**01**	01	01
2-قطر	**64.0**	02	02	**02**	03	02
3-السعودية	**59.0**	05	03	**05**	05	05
4-البحرين	**58.0**	04	04	**03**	02	04
5-عمان	**56.9**	03	05	**04**	06	03
6-الكويت	**50.2**	06	07	**07**	04	06
7-الأردن	**47.4**	07	08	**09**	07	08
8-المغرب	**45.2**	09	12	**06**	09	11
9-تونس	**44.2**	08	10	**08**	10	09
10-مصر	**42.6**	10	11	**10**	11	12
11-لبنان	**39.2**	12	06	**11**	08	07
12-الجزائر	**35.5**	**11**	**09**	**12**	**12**	**10**
13-العراق	**20.2**	13	20	**15**	19	13
14-سوريا	**20.1**	14	15	**13**	16	14
15-موريتانيا	**18.4**	15	16	**19**	15	16
16-اليمن	**17.7**	20	13	**14**	14	17
17-السودان	**17.4**	17	18	**16**	17	19
18-ليبيا	**17.4**	16	14	**21**	20	15
19-جيبوتي	**17.2**	19	17	**18**	13	18
20-جزر القمر	**16.3**	18	19	**20**	18	20
21-الصومال	**14.6**	21	21	**17**	21	21
22-فلسطين	**13.1**	22	22	**22**	22	22

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي- جامعة الدول العربية، 2020، ص 50)

وفقا للتقرير الأخير الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي التابع لجامعة الدول العربية عن مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020، المعنون بـ "كوفيد-19 وضرورة التحول إلى الإقتصاد الرقمي" (**مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020، صفحة 15**)، فقد تم تصنيف الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات:

– المجموعة الأولى" الدول القائدة":

وهي الدول التي إحتلت المراكز الخمسة الأولى عربيا، وهي على التوالي دول الخليج التالية: الإمارات العربية المتحدة، قطر، المملكة العربية السعودية، البحرين وعمان. تحتل دولة الإمارات المركز الأول عربيا في مؤشر الإقتصاد الرقمي بتقييم قدره 70.6 نقطة.

تتميز هذه الدول بالمرونة وقدرتها العالية على التكيف وسرعة التحول نحو التطبيقات التكنولوجية الحديثة، وكذا سهولة تحقيق شمولية ورقمية واسعة، ورقمنة الخدمات الحكومية.

– المجموعة الثانية "الدول الواعدة رقميا":

وهي الدول السبع التي إحتلت المراكز من 6 إلى 12 عربيا، وهي: الكويت، الأردن، المغرب، تونس، مصر، لبنان، والجزائر.

وهي دول عرفت تحسنا في مجال التحول الرقمي، تتميز بتملكها لبنية تحتية ومعرفية ملائمة للتحول الرقمي خلال مدة متوسطة تتراوح بين 2 و4 سنوات والانتقال إلى دول رقمية قائدة بشرط تبنيها لاستراتيجيات جريئة وحاسمة، وهي تحتاج لاستكمال الربط الإلكتروني وتعميم استعمال الهوية الإلكترونية من خلال أرضيات إلكترونية حكومية بهدف تقديم خدمات عمومية بالكفاءة المطلوبة.

غير أنها لم تستكمل بعد الشمولية الرقمية لكل مواطنيها وما زالت كثير من العمليات الاقتصادية تنشط في القطاع غير الرسمي وبالتالي غير مشمولة ماليا ورقميا.

– المجموعة الثالثة "الدول التي تحتاج لتنشيط رقمي":

وهي الدول التي إحتلت المراكز الأخيرة، من الرتبة 13 إلى الرتبة 22، وهي على التوالي: العراق، سوريا، موريتانيا، اليمن، السودان، ليبيا، جيبوتي، جزر القمر، الصومال وفلسطين. القاسم المشترك بينها هو كونها تحتاج إلى لتنشيط رقمي وزيادة الاستثمارات لتحسين بنيتها التحتية الرقمية الأساسية (البنية التحتية للإتصالات، الوصول لخدمات الإنترنيت، الأمن السيبراني)، كما تحتاج لاستراتيجية التحول الرقمي. وهي دول تعاني من عدم الاستقرار.

المطلب الثاني: تحليل تفاصيل الأداء الرقمي لدولة الجزائر وفقا لمؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020

الشكل رقم (03): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الجزائر - المركز (12)

مستوى الدخل	عدد السكان	معدل البطالة (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي (10 سنوات)
متوسط- مرتفع	42.6	12.1	4,237	%2.6

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،2020، ص (129).

نلاحظ من خلال الشكل أن دولة الجزائر تحتل المرتبة 12 وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020(أنظر الجدول رقم 02)، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4.237 دولار للفرد عام 2020 وذلك بفضل الزيادة الملحوظة في عوائد صادراتها النفطية.

المطلب الثالث: نظرة عامة لأداء الجزائر في الأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور:

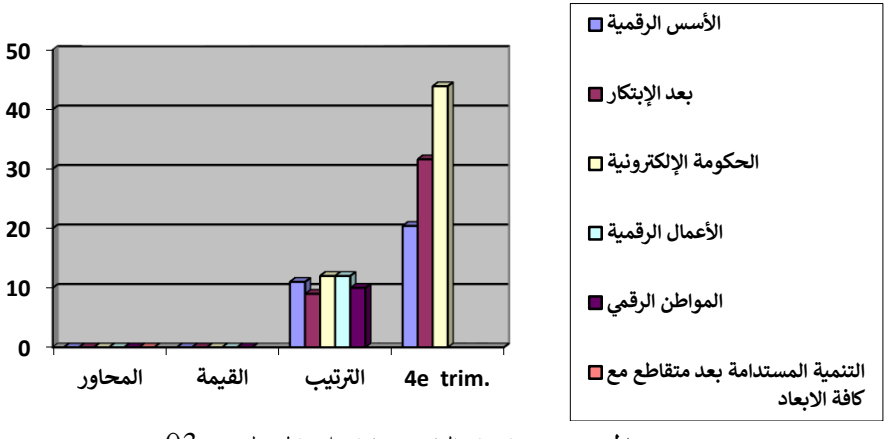
الجدول رقم (03): أداء الجزائر في الأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الأسس الرقمية	المحور المؤسسي البنية التحتية	**43.66**	**11**
بعد الإبتكار	التعليم والمهارات الإبتكار المعرفة التكنولوجيا	**40.28**	**9**
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	**47.33**	**12**
الأعمال الرقمية	بيئة الأعمال والجاهزية الرقمية نمو سوق التمويل	**43.49**	**12**
المواطن الرقمي	التعليم والمهارات والبنية التحتية	**53.12**	**10**
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الابعاد		**62.05**	

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،2020، ص (129).

والشكل التالي ويوضح أداء الجزائر في الأبعاد الاستراتيجية:

الشكل رقم (04): أداء الجزائر في الأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور



المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على الجدول رقم 03

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 والشكل رقم 04 ان الجزائر صنفت وفق تقرير الإقتصاد الرقمي العربي ضمن الدول الواعدة رقمياً، حيث نلاحظ انها تحتل المرتبة 12 من بين 22 دولة شملها التقرير، وهي مرتبة متأخرة مقارنة بدول الجوار المغرب وتونس، اين احتلت تونس المرتبة 09 والمغرب المرتبة 8، فيما يخص بعد الأسس الرقمية بقيمة 43.66، في حين احتلت المرتبة 9 فيما يخص بعد الإبتكار وهي مرتبة متقدمة نوعا ما مقارنة بدول الجوار، لكنها تبقى مرتبة غير مشرفة مقارنة بمؤشر الإبتكار العالمي ويرجع هذا الى البيئة العلمية غير المشجعة للابتكار وكذا ضعف تمويل المشاريع الإبتكارية وطبيعة البحث العلمي في مختلف المجالات، اما فيما يخص بعد الحكومة الإلكترونية والأعمال الرقمية، إحتلت الجزائر المرتبة 12، وهي مرتبة متأخرة مقارنة بدولتي تونس والمغرب ، حيث تحتل المغرب المرتبة 6 وتونس المرتبة 8، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية للارتقاء بالخدمات العمومية من خلال تجسيد مبادئ الحكومة الإلكترونية في الهيئات الحكومية ،إلا أن التحسن في جودة الخدمات المقدمة لم يتجاوز الحدود الدنيا له، وبالرغم من كل هذه العراقيل استطاعت الجزائر من التقدم في الترتيب العالمي في هذا المجال بعشر مراتب، وهو إنجاز لا يمكن إنكاره خاصة في ظل الظروف التي فرضتها جائحة كوفيد 19 على العالم بأسره، إلا أن هاته الجهود لم تنجح في تحسين جودة الخدمة العمومية بالشكل المطلوب، اما فيما يخص بعد المواطن الرقمي نلاحظ من خلال الجدول ان الجزائر تحتل المرتبة 10 وهي مرتبة مهمة نوعا ما، في حين بلغ مؤشر التنمية المستدامة قيمة 62.05 فبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة خاصة في ظل الأزمة الوبائية التي يمر بها العالم الا انها لم تتمكن من إحتلال مرتبة مشرفة مقارنة بالدول الأخرى.

المطلب الثالث: ترتيب الجزائر مقارنة مع الدول العربية حسب مؤشر البنية التحتية للإتصالات.

حسب مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020، فإن محور البنية التحتية يعكس مدى توفر خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقدرة الأفراد للوصول إليها، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر.

الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر مقارنة مع الدول العربية حسب مؤشر البنية التحتية للإتصالات.

ترتيب الدول	قيمة المؤشر	اشتراكات الهاتف الخلوي*	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنيت	اشتراكات الثابت*	الأجهزة النقالة*
1-الإمارات العربية المتحدة	**99.61**	100.00	98.45	100.00	100.0
2-قطر	**82.54**	100.00	99.65	30.50	100.00
3-السعودية	**87.53**	100.00	93.31	64.37	92.43
4-البحرين	**83.99**	100.00	98.64	37.30	100.00
5-عمان	**69.56**	100.00	80.19	27.66	70.40
6-الكويت	**76.84**	100.00	99.60	7.77	100.00
7-الأردن	**52.95**	59.96	66.79	12.56	72.48
8-المغرب	**56.64**	100.00	64.80	13.52	48.24
9-تونس	**63.66**	100.00	64.19	27.76	62.68
10-مصر	**45.33**	69.44	46.92	21.11	43.84
11-لبنان	**36.56**	31.36	78.18	0.20	36.48
12-الجزائر	**57.27**	**89.69**	**49.04**	**22.93**	**67.41**
13-العراق	**53.27**	69.13	75.00	37.08	31.87
14-سوريا	**36.92**	76.61	34.25	24.79	12.04
15-موريتانيا	**36.10**	79.85	20.80	0.72	43.01
16-اليمن	**12.98**	17.98	26.72	4.10	3.11
17-السودان	**24.28**	40.65	30.87	0.01	25.58
18-ليبيا	**32.52**	64.73	21.76	15.18	28.41
19-جيبوتي	**20.50**	2.55	55.68	8.25	15.53
20-جزر القمر	**20.88**	25.72	8.48	0.33	48.97
21-الصومال	**4.66**	14.65	2.00	1.90	0.10
22-فلسطين	**0.48**	0.00	1.90	0.00	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي- جامعة الدول العربية، 2020، الصفحات 64-190) * لكل 100 نسمة

حسب هذا المؤشر إحتلت الجزائر الرتبة 12 عربيا مع مجموع 57.27 نقطة، مع العلم أنها تحصلت على تقييم مرتفع فيما يخص إشتراكات الهاتف الخلوي بـ 89.69 نقطة، يليه نسبة 67.41 بالنسبة للأجهزة النقالة، ثم نسبة 49.04 بالنسبة للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، وأدنى تقييم سجلته على مستوى إشتراكات الهاتف الثابت بـ 22.93 نقطة، هذا التطور يعود بالدرجة الأولى دعم الدولة والاستثمار في قطاع تكنوبوجيا المعلومات والإتصالات.

المطلب الرابع: مؤشرات نمو الحكومة الإلكترونية في الجزائر لسنة 2020

الجدول التالي يقدم لنا وبالأرقام مؤشرات نمو الحكومة الإلكترونية في الجزائر لسنة 2020:

الجدول رقم (05): مؤشرات نمو الحكومة الإلكترونية في الجزائر لسنة 2020

0.5173	**الحكومة الإلكترونية (EGDI2020)**
120	**2020 الترتيب سنة**
HEGDI	**المجموعة**
H1	**فئة التصنيف**
130	**2018 الترتيب سنة**
-10	**التغير**
0.1548	**المشاركة الإلكترونية (2020 EPART)**
183	**2020 الترتيب سنة**
165	**2018 الترتيب سنة**
+18	**التغير**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria/dataYear/2020

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر قفزت بعدة مراتب في سنة 220 مقارنة بسنة 2018 حيث أصبحت تحتل المرتبة 120 في سنة 2020 بعدما كانت تحتل المرتبة 130 في عام 2018 أي أنها تقدمت على عشر دول أخرى في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية. بينما سجلت تراجعا في المشاركة الإلكترونية والتي تعكس مدى توفير المعلومات للمواطنين من قبل الحكومة ومدى إشراكهم في القرارات العامة للدولة. حيث إحتلت الجزائر حسب الجدول أعلاه المرتبة 183 عالميا

سنة 2020 مسجلة بذلك تراجعا كبيرا قدر ب 18 مرتبة لصالح دول أخرى كانت أكثر تشاركية إلكترونية مع مواطنيها، حيث إحتلت الرتبة 165 سنة 2018، أي قبل سنتين فقط.

المطلب الخامس: رفع تحدي إنجاح التحول الرقمي في الجزائر:

باشرت الجزائر العديد من الإجراءات بخصوص إنجاح التحول الرقمي، حيث تم إنشاء وزارة مخصصة حصريًا للرقمنة والإحصائيات تهدف على وجه الخصوص الى "استدراك التأخر" المسجل في عملية الرقمنة هذه ورفع التحديات الاقتصادية والتكنولوجية (وكالة الأنباء الجزائرية)

وبالتالي فإن التحول الرقمي يطبق على عدة مستويات، بما في ذلك رقمنة الإدارة المركزية وإزالة الطابع المادي لمختلف الخدمات العمومية.

كما تأثرت قطاعات أخرى بالرقمنة، مثل الصحة من خلال مشروع الصيدلة الإلكترونية، والمستشفى الرقمي، ورقمنة العلاقات التعاقدية مع هيئات الضمان الاجتماعي.

ونفس الشيء بالنسبة لقطاع العدالة، نظرا للورشات العديدة التي تم فتحها مثل رقمنة الملف القضائي، وتجسيد الإخطار الإلكتروني للوثائق القضائية، وإطلاق النيابة الإلكترونية، وتقديم الشكاوى والطلبات عن بعد.

وشكلت الجائحة أيضا فرصة لقطاعات الأخرى لتحديث منشئاتها القاعدية، وفقا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي دعا القطاعين الاقتصادي والمصرفي إلى الاندماج في أسرع وقت ممكن في عالم الخدمات الإلكترونية من أجل رفع "الابهام الذي يكتنفها عن قصد".

وفي هذا الشأن، أطلق قطاع التجارة العديد من المشاريع مثل نظام معلوماتي لمراقبة السلع المستوردة، في حين شرع قطاع المالية في عملية رقمنة خزائن الولايات الثماني والأربعين وأطلق نظاما معلوماتيا يسمح للخاضعين للضرائب بالقيام بدفع التزاماتهم الجبائية عن بعد.

وتطمح الحكومة، من خلال كل هذه الإجراءات، إلى إنجاح التحول الرقمي من خلال استراتيجية مُهيكلة وشاملة وتلقائية. وبهذا، ترتسم معالم سنة 2021 كنقطة انطلاق لتأسيس اقتصاد رقمي، مدعوم بنظام معلومات حكومي للمساعدة على اتخاذ القرار.

تحليل النتائج:

يتضح من خلال الدراسة أن الجزائر باشرت في تطبيق العديد من الإجراءات من اجل رقمنة جميع العمليات الإدارية وفي مختلف المجالات، وعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجتها نحو التحول الى رقمنة هذه القطاعات إلا أنها بصفة عامة قد تقدمت في ذلك نسبيا:

—حيث أكدت نتائج الدراسات حسب مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020، ان الجزائر صنفت وفق تقرير الإقتصاد الرقمي العربي ضمن الدول الواعدة رقمياً، حيث نلاحظ انها تحتل المرتبة 12 من بين 22 دولة شملها التقرير، بالإضافة الى اقترابها قياسيا من متوسط مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية على المستوى العالمي، حيث احتلت المرتبة 120 عالميا، والمرتبة 11 عربيا مقارنة برتبتها في سنة 2018 ، ويعود ذلك الارتفاع نسبيا كضرورة فرضتها أزمة "كوفيد 19"، والتي أجبرت الدول على زيادة وتفعيل التعامل عن بعد لاسيما في بعض المجالات كالتعليم والصحة، التجارة ...الخ.

– تشير نتائج الدراسة أنه حسب حسب مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020 إحتلت الجزائر الرتبة 12 عربيا مع مجموع 27.57 نقطة، مع العلم أنها تحصلت على تقييم مرتفع فيما يخص إشتراكات الهاتف الخلوي بـ 89.69 نقطة، يليه نسبة 41.67 بالنسبة للأجهزة النقالة، ثم نسبة 49.04 بالنسبة للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت ، وأدنى تقييم سجلته على مستوى إشتراكات الهاتف الثابت بـــ 22.93 نقطة، وهذا بسبب الإستراتيجيات والطرق التي إتبعتها الجزائر من اجل التعامل مع الأزمة التي يعاني منها العالم والتي فرض على الدول مرونة كبيرة في تطوير البوابات المسؤولة عن معلومات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)المخصصة والتطبيقات المدعومة من قبل الحكومة لتوفير معلومات وموارد يتم تحديثها باستمرار، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

– تشير الدراسة الى ان الجزائر حققت قفزة نوعية في ترتيبها خلال سنة 2020، مقارنة يالسنوات السابقة حيث باشرت بإتخاذ العديد من الإجراءات بخصوص إنجاح التحول الرقمي في جميع المجالات، وعموما يمكن القول بأن الجزائر استطاعت في فترة وجيزة وفي ظل انتشار ازمة كوفيد 19 ان تحسن من موقعها وترتيبها عربيا خلال سنة 2020 الا انه يمكن القول انها ما زالت تعاني من الكثير من العراقيل خاصة في البنية التحتية للإتصالات وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

خاتمة:

وفي نهاية بحثنا هذا والذي حاولنا من خلاه تقييم واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا، حيث أثبتت الدراسات أن للتكنولوجيا تأثيرًا إيجابياً على الاقتصاد ومعدلات النمو، وقدرتها على التسريع من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحتى المساهمة في التعامل مع الأزمات وسرعة الاحتواء وهو ما تم إثباته في التعامل مع أزمة كوفيد 19، حيث حرصت الكثير من الدول منذ بداية عام 2020 إلى تسريع عملية الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي واعتماد الحلول الرقمية. كما وأكدت ردود فعل الحكومات والمواطنين استعدادهم للتكيف مع طرق الاتصال الجديدة وتنظيم الحياة بسبب الظروف الوبائية.

اما الجزائر– بالرغم من التناقض البادي غير أن اجراءات مكافحة انتشـــار جائحة كورونا التي اتخذتها الجزائر قد شــكلت ســنة 2020 عاملا مشــجعا لمســار الرقمنة في مختلف قطاعات النشاط مما سمح باستدراك حتى ولو بقليل التأخر المسجل في هذا المجال.

وبالفعل فان طرق اتصال جديدة تم اعتمادها منذ تطبيق الحجر الصحي في مارس الماضي مما عجل مسار رقمنة الادارة وعدة قطاعات نشاط أخرى (وكالة الأنباء الجزائرية)

كما عجلت الأزمة الصــحية مســار رقمنة أغلبية قطاعات النشــاط" وتنفيذ مخطط عمل الحكومة الطموح من أجل تطبيق برنامج رئيس الجمهورية الذي يدعو الى رقمنة جميع قطاعات النشاط مدعم باستراتيجية من شأنها تشجيع مطوري المنصات والتطبيقات.

وفي إطار هذا البرنامج تم هذه السنة تخفيض أسعار خط الاشتراك الرقمي غير المتماثل (ا دي آس أل) واعادة تنظيم طيف الترددات الوطني بهدف الاستفادة من شبكات الانترنيت الثابت والنقال من أجل إنعاش الآلة الاقتصادية.

وقد أدت جميع هذه التدابير واجراءات الرقمنة الى تعميم العمل عن بعد واللجوء الى تقنية التواصل المرئي عن بعد.

ومنذ ذلك الحين تعقد الاجتماعات المؤسساتية ومختلف الأحداث عن بعد.

كما كان كوفيد-19 عاملا لا دخال على سبيل المثال التعليم عن بعد على مستوى الجامعات وإطلاق الاستشارات الطبية عبر منصات الطب عن بعد.

وتم أيضا تحقيق خطوة في مسار رقمنة الوثائق الادارية ومكافحة البيروقراطية في الجزائر حيث يمكن من الآن فصاعدا استخراج وثائق الحالة المدنية عن طريق منصة رقمية مخصصة لهذا الغرض وهي سابقة في بلدنا.

قائمة المراجع:

أ- الكتب

1. فريد النجار، (2007)، "الإقتصاد الرقمي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر
2. حسن مظفر الرزو (2006)، "مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت "، مركز البحوث، الرياض
3. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (2020):**مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي** ،الامارات العربية المتحدة ،الطبعة الأولى
4. مايكل كنده (نوفمبر 2020)، **تأثير جائحة كوفيد 19 على بيئة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشامل أفريقيا**، internet society، ص 16.

ج-الملتقيات:

5. إبراهيم بختي (2002)،" **تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي** "، المؤتمر العلمي الدولي الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص03.
6. رجم خالد وآخرون، واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر " دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي- ضرورة الانتقال وتحديات العولمة، يومي23و24 أفريل ،2018 المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص: 02.

و– المواقع الاليكترونية

7. BBC News (2020). **Twitter allows staff to work from home "forever"**. May 13, Retrieved June 6, 2020, from BBC Newshttps://www.bbc.com/news/technology-52628119.

8. **مميزات الاقتصاد الرقمي وفوائده، بقلم: الدكتور أحمد الإدريسي**

https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=36080#

9. مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2020 **https://www.arab-digital-economy.org/07.pdf**

10. **الرقمنة في الجزائر تنتعش بفعل... وباء كوفيد 19– وكالة الأنباء الجزائرية**

https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/98864-19